http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1535) السنة السادسة - الثلاثاء (16) حزيران 2009

بعثي واحد فقط في وزارة المهجرين و المهاجرين!

القاضي الموسوي : نمتلك وسائل خاصة لكشف المزورين وموظفونا يتعرضون للتهديد

وكيل الوزير

في الكثير من مفاصل الحياة اليومية وتفصيلاتها تجد امامك عادة، مشكلة تتعلق بالمهجرين والمهاجرين، بفرعي المشكلة، الداخلية منها والخارجية. القصص كثيرة وغريبة ومتنوعة، وهي تتناقض الى حد كبير مع تصريحات المسؤولين في وزارة المهجرين والمهاجرين مثلاً، وهي الوزارة المعنية بحل مشكلات هذا الملف بالغ التعقيد، كونه يرتبط بملفات اخرى معقدة الى الدرجة التي تساعد على استمرار المشكلة وتحمل نتائجها من قبل الكثير من العراقيين. حملنا هموم المشكلة وشكاوى المواطنين من اداء وزارة المهجرين والمهاجرين ووضعناها على طاولة وكيل الوزير القاضي اصغر عبد الرزاق الموسوي الذي علّق بداية على مشكلة الروتين المتمثل بالعبارة التآريخية (تعال باجر) التي يسمعها المهجرون عشرات المرات يوميا من الموظفين

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / مهدي الخالدي

. ويرى السيد الوكيل ان هذا سلوك غير مقبول و بموجب قانون الخدمة المدنية يجب على الموظف ان يتحلى بسلوكيات واخلاق معينة في اطار وظيفته لخلق توازن بين حقوق المهجر وواجبات الموظف في تسهيل مهمة المواطن، الا انه في بعض الاحيان وخاصة في السنوات السابقة كان موظفونا يعملون تحت ظروف قاهرة.

ويستطرد الموسوي : ولا نخفي سرا ان بعضهم تعرض الى التهديد الا انهم استطاعوا ايصال المساعدات الى مناطق ساخنة، بل حتى انا تعرضت الى التهديد لعدة مرات. كان النزوح ظاهرة في المجتمع العراقي مما حمل الحكومة مسؤولية كبيرة اتجاه المهجرين، واي سوء معاملة لهم خارج حدود اللياقة هي تصرفات فردية غير صحيحة سواء كانوا مهجرين او نازحين، نحن ندين هذا السلوك، ومكاتبنا مفتوحة امام الجميع للشكوى، وقد عاقبنا مدير احد الفروع عندما وردتنا شكوى عنه.وعن صرف منحة المهجرين العائدين الى محال سكناهم والبالغة مليون دينار الى اسماء غير موجودة في الحاسبة، فمنحة الطوارئ للعوائل النازحة يتم صرفها على وفق آليات وضوابط معينة بعد احضار المستمسكات المطلوبة ولا يمكن ان تصرف المنحة لشخص لم يرد اسمه في الحاسبة، وهناك مبلغ قدره (١٥٠) الف دينار يصرف الى العائلة النازحة ايضا وفق مستمسكات ايضا، اما ما يُذكر عن وجود تزوير في وثائق البعض من هؤلاء فالمشكلة الاساسية تعتمد (على من يقوم بفعل التزوير حالة انه فعل مدان في كل الاحوال فاذا كان التزوير واضحا للعيان مثل (القسام الشرعي) نستطيع ان نكتشفه وبسهولة ولدينا طرقنا الخاصة في الكشف عن التزوير، لكن هناك وثائق يصعب الكشف عنها مثل شهادة الوفاة مثلا، ومع كل ما تقدم فان حالة التزوير تعني الالتفاف على الحقيقة، المفروض ان هذه الوثائق تكون صحيحة، وتقع تبعية التزوير على الجهات التي صدقتها اولا. وقد وجهنا دعوة الى الجهات الرقابية للوقوف على حالات التزوير، وبهذه المناسبة ندعو جميع المجالس البلدية ومجالس المحافظات التحقيق في الكتب الصادرة عنها، والرقابة الشديدة لموظفيها، كما ندعو الاخوة المواطنين الى الكشف عن حالات التزوير التي يجدونها او يشكون فيها ومكاتبنا مفتوحة لهم.

مكاتب ابتزاز

وعن شكوى المواطنين من وجود مكاتب استنساخ تبتزهم اوضح الموسوي : ان الوزارة لا تمتلك مكاتب استنساخ خاصة بها بل هي مكاتب اهلية، وعلى المواطن ان يكون حذرا من اية عملية ابتزاز كما عليه ان يقدم لنا شكوى سواء كان الابتزاز من مكاتب الاستنساخ او من مكاتبنا.

وعن منح الطوارئ الممنوحة لكل من المهجرين والمهاجرين اكد الموسوي: ان الامتيازات الممنوحة للعائد (من الخارج) هي ليست نفس الامتيازات الممنوحة للمهجر (في الداخل) فهناك نازحون ومرحلون ومهجرون وهناك نازحون بسبب تجفيف الاهوار مثلا ونازحون بسبب الحروب كل هؤلاء لهم تعويضات خاصة ومختلفة.

(امتيازات) مختلفة !

الكفاءات العلمية لها امتيازات لا تمنح للاخرين، كما يقول الوكيل، لما تعانيه الكفاءات بسبب المراجعات العديدة والطلب منهم البطاقة التموينية وبطاقة السكن او تاييد المختار فاقول: ان للوثائق سجلات خاصة في دوائرهم، ونحن من جهتنا لم نلزمهم بضرورة ابراز هكذا وثائق بانواعها كما لا ننسى انهم جاءوا الى البلد بدوافع وطنية اما الامور المادية فانها في المرتبة الثانية، الامر الديواني رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٨ حدد مجموعة امتيازات للكفاءات الراغبة في العودة منها التعليمات الخاصة بالجوازات والوثائق والمستمسكات الصادرة من قبل جهات خارج العراق، وآلية الحصول على قطعة ارض بالنسبة للعائد من الخارج، وآلية الحصول على منحة الحكومة واهم من كل ذلك فان الدعوة ليست قسرية بل طوعية، كما تضم الامر الديواني ايضا : حق التوظيف وقبول الابحاث ومعادلة الشهادات وتسهيلات اخرى وقد تم فتح قسم خاص بالكفاءات في الدائرة الانسانية في وزارتنا تعمل على التنسيق مع الوزارات المختصة منها وزارات: التعليم العالي والبحث العلمي، الصناعة، العلوم والتكنلوجيا، الصحة، الاعمار، نحن نتوقع الكثير مما سوف يقدمة اصحاب الكفاءات الى البلد الذي هو بحاجة لهم.

مشكلة الوثائق المفقودة

وعن المهجرين الذين تم احراق دورهم وسرقتها وتهجيرهم يقول الوكيل : نحن نعتمد على كافة الادلة التي تثبت الحرق والسرقة والهدم، ومن اهم المسائل المطلوبة هي وجود شكوى، ولدينا تعاون وتنسيق مع مجالس المحافظات وتم دفع تعويضات مجزية الى مناطق عديدة منها منطقة مدينة الصدر والشعلة بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني في بعض الاحيان، وعن شكوى المواطنين في وجود تلكؤ في انجاز المعاملات ومماطلات عديدة اوضح القاضي الموسوي ان لدى الوزارة فرعين في بغداد هما الكرخ والرصافة وفروع اخرى في المحافظات، وتشكو كل تلك المكاتب قلة الملاكات العاملة بشكل واضح وقد وعدتنا وزارة المالية في عام ٢٠٠٨ ب(٥٠٠) درجة وظيفية الا انها لم تف بوعدها ولم يعين اي موظف منذ ذلك التاريخ، فالعبء الكبير يعانيه موظفونا. ففي فرعنا في الموصل وحده هناك ٢٨ الف عائلة نازحة ويعمل في ذلك الفرع ٧ موظفين فقط بما فيهم الحراسات وقد تعرض قسم منهم الى التهديد، انهم يعملون كل ايام الاسبوع وتبقى حاجتنا الى الملاكات العاملة كبيرة. وعن صرف المنح للمزورين بينما المهجر الاصلي لا تصرف له المنحة بسبب فقدان الوثائق عند التهجير مثل هوية الاحوال المدنية وكيف سيسترد مبلغ التعويض اذا ما ثبت ان المستلم مزور أوضح القاضي : ان المبالغ الممنوحة هي من المال العام، ومن خلال الدعوة الجزائية يحكم على المتهم بعد ادانته باعادة ما منح من اموال بغير حق ونتمنى على الجهات الرقابية في هذه الوزارة او في الوزارات الاخرى والمجالس البلدية والمحلية ان تعيد النظر في منح الوثائق والتاكد من النازحين، في الوقت الحاضر ليس لدينا نزوح بل تسجيل حالات سبق ان حصلت.

بعثي واحد !

اما عن تسلل البعثيين الى الوزارة وافشال عملها،فقد اكد القاضي الموسوي : ان الوزارة موضوعية بشكل عام ومن خلال تعاملنا لم نكتشف الا حالة واحدة هي وجود مدير عام احد الفروع وكان بعثيا حقا، مع العلم ان مجلس الوزراء هو الذي يعين المدراء العامين وبصورة عامة كل شيء جائز.

تطور المجتمعات يقاس بعدد علمائها ومبدعيها فقط

جابر خليفة: الخبير الأجنبي يتقاضى خمسة أضعاف ما يتقاضاه نظيره العراقي !!

جابر خليفة جابر

كاظم الجماسي

خارطة الاسى العراقي تفيض بالمصائب والفجائع و ليس اقلها مصيبة الهجرة التي ظهرت واستفحلت مع اشتداد عسف السلطة البعثية وبطشها بكل ما يحاول ان يتقاطع ومشروعاتها الاستبدادية المقيتة،أو حتى كل ما لا يتماشى معها، وقد تمظهرت تلك المصيبة في نمطين من الهجرة القسرية، اولهما نمط التهجير الى الداخل وقد مورس من قبل السلطة المستبدة بدوافع متعددة قومية لتغيير ديموغرافية منطقة ما، وطائفية وسياسية وحتى عشائرية.والنوع الثاني نمط التهجير الى الخارج وتعددت طرقه واساليبه المباشرة وغير المباشرة، وقد بلغت اعداد المهجرين والمهاجرين ملايين العراقيين سواء هنا في الداخل،حيث ظروف معيشة اقل مايقال عنها انها غير مستوفية لأدنى شروط العيش الانساني، أو هناك في الشتات من المنافي وفي ظروف بلغت من القسوة حدا كبيرا،وفي الحالين هنا او هناك كانت رحلة التهجير محفوفة بمخاطر داهمة انهت وبنحو مأساوي حياة العديد من المهجرين والمهاجرين. هذه المشكلة البالغة الضخامة من حيث حجم الفئات التي شملها ضررها ومقدار الاذى المتفرع عنها، والتشريعات والإجراءات الحكومية ذات الصلة،كانت مدار اهتمام استطلاعنا هذا لآراء عدد من النواب والخبراء القانونيين وعدد من المتضررين المهجرين والمهاجرين...

المشكلة لطخة في عراق مابعد التغيير

يصف النائب عن كتلة الفضيلة جابر خليفة جابر مشكلة المهاجرين والمهجرين بـ (لطخة) في عراق مابعد ٢٠٠٣ ويضيف :هنالك تقصير واضح بالاهتمام بتلك المشكلة، ولم تلق الاهتمام الكافي والمناسب من لدن المسؤولين منذ بدأ التغيير وحتى اليوم، ومرد ذلك حسب تقديره الى سببين اولهما انعدام او ضعف التشريعات القانونية الخاصة بهذه القضية، فالمهجرون و المهاجرون بحاجة حقيقية لضمان البيئة المناسبة لإعادة توطينهم والاهتمام بكل ما من شأنه ان يكفل ظروفاً انسانية لعيشهم، سيما انهم لاقوا ابان هجرتهم اقسى الاحوال المعيشية سواء هنا في داخل الوطن او هناك في المنافي. فمثلا نحن بحاجة كبرى لعودة الكفاءات المغتربة في شتى الاختصاصات بنحو عام والكفاءات في مجال أستخراج وصناعة وتسويق النفط بنحو خاص، وأي تاخير في عودتها فضلا عن كونه يكلف الاقتصاد العراقي الكثير فهو ايضا يضيع فرصة من عمر الزمن للتقدم.والسبب الثاني هو عدم توفر الارادة السياسية الوطنية الصادقة لاحتضان واعادة توطين المهجرين والمهاجرين، واقول لك بصراحة كاملة أن ما يقال بشأن هذه المشكلة الانسانية المحزنة من خلال مختلف القنوات الاعلامية، معظمه محض دعاية رخيصة غرضها المزايدة لاغير..

ويعتقد النائب جابر خليفة جابر، أن الامر بحاجة ماسة وسريعة الى تشكيل لجنة عليا مهمتها القيام بمعالجة شاملة ودقيقة لكل اوجه المشكلة بدءاً من وضع التشريعات المناسبة لتحديد حقوق المهاجرين والمهجرين من امتيازات وسلم رواتب او مكافآت وضمانات اجتماعية وصحية وقانونية وغيرها، مرورا بتقديم كل التسهيلات الممكنة لإعادتهم الى وظائفهم ومدارس ابنائهم، سيما من كان منهم من ذوي الكفاءات حيث يعد الواحد منهم ثروة هي اثمن من أية ثروة أخرى، وفي اقل تقدير على الحكومة ان تعامل الكفاءة العراقية مثلما تعامل الخبراء الاجانب المنتدبين من حيث دفع اجورهم وتكاليف استقدامهم و اقامتهم، ومايحصل على ارض الواقع أن الخبير الاجنبي يتقاضى خمسة اضعاف ما يتقاضاه الخبير العراقي.واضاف أن الخارطة الواقعية لشغل وظائف الدولة بنحو عام ومراكز القرار بنحو خاص تتسم بالعشوائية الناتجة عن شيوع وانتشار ظاهرة المحسوبية والشللية بصورة خطيرة، الامر الذي يجعل فرصة عودة الكفاءة المناسبة شبه ميؤوس منها، فضلا عن تكريس هذه المشكلة بدلا من حلحلتها وبالتالي القضاء عليها.

> **يذكر عن العلامة الاستاذ محمد حسين الاعرجي أنه اجاب عن سؤال بشأن اجمل ايام حياته بأنها تلك التي قضاها في المهجر!**

الاستهانة بقيمة الكفاءات

أن القصور في الاهتمام بمسألة حساسة مثل مسألة المهجرين والمهاجرين واضح للعيان، ويرى المحامي عبير الهنداوي إنه على الرغم من وجود بعض التشريعات القانونية الخاصة بها والتي ظلت كما يقال حبرا على ورق، حتى ان بعض الجهات الرسمية ذات العلاقة لاتعرف حق المعرفة الحجم الكبير للشرائح المنضوية تحت لافتة المهجرين والمهاجرين، فضلا عن جهلها الفاضح بالتشريعات القانونية البسيطة والتي لم تعالج جوهر المشكلة. وهناك قوانين دولية تنظم شروط الهجرة والمهاجرين وقوانين داخلية تصب في مصلحة المهاجرين، منها مثلا منح الجنسية العراقية للمولود من ام عراقية بغض النظر عن جنسية الاب، ويعني ذلك تسهيل جمع شمل العراقيين المغتربين، كما ان السماح للعراقي بالحصول على اكثر من جنسية او مايسمى ازدواج الجنسية، يصب هو الاخر في مصلحة العراقيين المهاجرين. ولكن وبالمقابل هناك عقبات كبيرة امام مصالح العراقيين المغتربين، على سبيل المثال، اذا اراد العراقي المغترب توكيل احد من معارفه في داخل العراق عليه ان يحصل على اربع مصادقات من اربع جهات مختلفة، وهذا الامر يعيق وبنحو كبير رغبة العراقيين في العودة الى بلادهم بسبب ثقل الروتين والبيروقراطية المقيتة.

وأوضح عبير الهنداوي مدى الاستهانة وعدم الاهتمام اللذين يلقاهما العالم العراقي العائد الى وطنه بعد طول اغتراب، منذ لحظة وصوله الحدود او المطار حتى وجوده في بيته،ناهيك عن التعامل الذي يفتقر الى ابسط اصول السلوك المتحضر والذي امسى صفة ملاصقة لسلوك الكثيرمن موظفي الدولة العراقية، في الوقت الذي يلقى نظير العالم العراقي في بلده حالة من الرفعة والتبجيل في كل تفاصيل تعامله اليومي سواء على المستوى الشعبي او الرسمي.ويذكر عن العلامة الاستاذ محمد حسين الاعرجي أنه اجاب عن سؤال بشأن اجمل ايام حياته بأنها تلك الايام التي قضاها في الهجرة!! ويعلل الاستاذ عبير تلك الاجابة بكون الدكتور الاعرجي كان قد حاز لقب الاستاذية عام ١٩٨٩ وما إن عاد الى ارض الوطن حتى عين بلقب مدرس شأنه شأن عدد من طلابه الذين حازوا ذات اللقب. ويعد هذا الامر تدميرا مقصودا اولا لسمعة المستوى العلمي للدراسة الاكاديمية العراقية فضلا عن الحط من قيمة الكفاءات العراقية المشهود لها بالرصانة والابداع.

ويشدد عبير الهنداوي على اهمية احترام العقل العلمي العراقي المغترب، وكذلك بجميع الاساتذة وحملة الشهادات العراقيين. ذلك لأن تطور المجتمعات يقاس فقط بعدد علمائها ومبدعيها. والعالم يسير ويتطور ونحن نراوح في مكاننا.و يقترح المحامي عبير الهنداوي على الدولة العراقية بدلا من بيع شققها التي اعلنتها للبيع مؤخرا في المزاد العلني والتي ستغدو نهبا للمضاربين والسماسرة، الالتفات الى اصحاب الكفاءات واساتذة الجامعات بمنحهم حصة مناسبة تقديرا لجهودهم في المساهمة في رقي البلد وتقدمه.

الجانب الآخر من المشكلة

و اشار المحامي طعمة عبد المهدي العكيلي الى حجم المشكلة من وجهها الثاني، والمتعلق بالعوائل المهجرة الذي يصل في واقع الامر الى حجم الكارثة حسب تقديره، فكم من فرص عيش ضائعة لمئات الالوف من الاطفال، بما تحمله هذه الجملة من دلالات واثار على كافة الصعد التعليمي والنفسي والصحي والاجتماعي والتربوي. هذا فقط بالنسبة لفئة عمرية واحدة، فكيف الحال مع الشيوخ والعجائز والاطفال فضلا عن الاباء الذين يحملون هموم المسؤولية العائلية معظمها على عاتقهم. هذا جانب واحد من عدة جوانب للكارثة، وفي جانب اخر هناك تفكك مريع ينذر بعواقب وخيمة للنسيج الاجتماعي، واحد اسبابه انهيار السلم الاهلي او المدني الذي يشكل الحاضنة الرئيسة لكل مفاصل السيرورة الاجتماعية في دورتها الاعتيادية فضلا عن نكوصها المتأتي من شيوع مظاهر الفرقة الاثنية والقومية والمذهبية.علينا في البدء ان نقر ان جذور واسباب هذه الظاهرة مفتعلة ولا وجود حقيقي لها في طبيعة المجتمع العراقي، ولذا سيكون القضاء عليها واستئصالها من الجسد العراقي امرا هينا ولكن بشرط توفر النية الحسنة، اقصد نية الفعل الواقعي، وهو الامر الغائب حتى هذه اللحظة مع الاسف، وليس هناك في الافق القريب مايدل على قدومه.. بالطبع ليس لنا ان نيأس، فلم تخل الساحة من الشرفاء والمخلصين، ومنهم حصرا نطالب باقامة غرفة عمليات خاصة تتصدى للمشكلة بشموليتها من خلال وضع استراتيجية عملية تهتم بأطر المشكلة مثلما تهتم وبنفس المستوى بأدق التفاصيل، وانتهاج حلول جذرية لها وليس آنية، فلايجوز معالجة الخطأ بالخطأ، مثلما اقترح احد المحافظين تدفعه النخوة العشائرية لتوزيع قطع اراض في محافظته وتمليكها للعوائل المهجرة من محافظة اخرى.

رد وتعقيب

ميناء أم قصر في صورته السوداء

وارد بدر السالم
التعقيب

وردنا تعقيب من أحد العاملين السابقين في دائرة موانيء البصرة، بعدما صمتت وزارة النقل عما اثرناه من واقع خدماتي سيئ للغاية في ميناء أم قصر. فالسيد كاظم فنجان الحمامي موظف سابق ولديه خبرة في العمل البحري، شغل مناصب إدارية كثيرة منها (مرشد بحري) و (مدير التفتيش البحري) و(معاون مدير عام الموانيء) لكن رده جاء بعموميات بعيدة عن الواقع المرير الذي يعاني منه الميناء كواجهة بحرية تقع في خاصرة العراق الجنوبية. في محاولة منه لإزاحة صورة الميناء السوداء التي يعرفها مسافرو البحر من العراقيين وغير العراقيين. وكان بودنا أن يكتب السيد الحمامي عن فوضى الحمّالين والمفتشين والجنود الأمريكان والمراجعين والعاطلين والموظفين الصحيين وغير الصحيين والغرباء وغيرهم ممن تكتظ بهم قاعات الميناء، بدل أن يقترح فرشة عريضة من «جماليات» الميناء في مسرده الغريب الذي جاء بعمومه كإنشاء لا يغني ولا يسمن ولا يغير من واقع الأمر شيئاً، ولا يعفي السيد فنجان من محاولته أن يجعل ميناء أم قصر (خارج التغطية) الإعلامية المباشرة، لسوء خدماته وقذارة حاشيته وتخلفه الواضح عن مواكبة العصر عبر بدائيته وبدائية معظم العاملين فيه وهو ما أشرنا إليه بالعبارة الواضحة في مقالين متتابعين يوماً بعد آخر. حتى لو بدا السيد فنجان وكأنه يدعو الى كل الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى للتجوال في أروقة الميناء ! فهذا لا يعني شيئاً لنا وللآخرين من المسافرين، فالتحضير والتوجيه المسبقان ليوم « إعلامي» واحد نكتة ظريفة لا تنطلي على أحد!

إن كان السيد فنجان يريد كثيراً من الإفصاح والفصاحة والتفاصح مع إدارة الميناء فليس هذا شيئاً عسيراً، بل هو أسهل مما يتصور، ولا نحتاج الى ألمعية وإثباتات وبيانات ووثائق ووقائع وحقائق حتى نقول له أن ميناء أم قصر واجهة غير حضارية، وأن كثيراً من العاملين فيه متخلفون وأميون ومرتشون وبكّاؤون وشكّاؤون وما الى ذلك من مفردات سندخرها الى وقتٍ آخر لمزيد من تعرية واقع خدمات الميناء البائسة «وانتهاكاته» لحقوق الإنسان، بدءاً من قاعة التفتيش الارتجالية التي لا تنطوي على أية قيمة أخلاقية من الناحية الإنسانية، ولا على أية تقنية خدمية حديثة من شأنها أن توفر الوقت والجهد للعاملين والمسافرين وتجنبهم «بهذلة» التفتيش المكشوف الخالي من الذوق واللياقة الاجتماعية، وصولاً الى موظف البوابة الخارجية الذي يختلي بالمسافر الخارج و«يفرض» عليه بطريقة «لطيفة» أخذ حصته من «الغنيمة» وبأسلوب تنقصه الرجولة والمروءة والشرف أيضاً ! مروراً بقاعة التفتيش (مربط الفرس كما اسماها) التي تشبه سوق الهرج او علوة خضراوات او سوق دجاج ! وهذه القاعة تشهد أغرب أنواع التفتيش التي لم نرها في أي ميناء آخر في العالم فلم نسمع من قبل أن لكل مسافر مفتشاً !

الغريب أيضاً أن السيد فنجان غض النظر عن كل ما طرحناه من مشاكل وانتهاكات وتجاوزات بحق المسافرين ولجأ الى اسلوب التعمية بوصف الميناء وكأنه فعلاً مكانٍ مشرّف للمسافرين من عراقيين وغيرهم ثم إلباسه ثوباً فضفاضاً لا يليق به في هذه المرحلة بالذات بناء على ما لمسناه فيه وبأكثر من رحلة. ففي هذا القياس يتداعي السيد فنجان منذ البداية ويتشاكى بإيراد مفردات مثل (تشويه) (انتقاص) (نهج تدميري) (تضييق الخناق) (المؤامرة) وما الى ذلك من مفردات غرضها صرف النظر عن سوء خدمات الميناء والتغطية على الفساد المستشري في أروقته وأخذ الرشاوى التي تصل الى حد الإستجداء العلني من قبل البعض ! دون مناقشة كل هذا وغيره مما أوردناه سابقاً..

وعملاً بحرية النشر هذا رد السيد الحمامي كما وردنا...

من داخل ميناء أم قصر

ردا على ما كتبه الأستاذ وارد بدر السالم في جريدة المدى بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٨

كاظم فنجان الحمامي

يبدو ان حملة تشويه صورة الموانئ العراقية، والانتقاص من كفاءتها مازالت مستعرة وبقوة. وربما ستستمر على هذا النهج التدميري، الذي يستبطن الحقد على منشأتنا البحرية، ومسطحاتنا المائية. إلى أن تستكمل الحملة أهدافها المرسومة وتحرم العراق من إطلالته البحرية على العالم لا قدر الله..

ألا ترى معي إن حملة تضييق الخناق على ممراتنا الملاحية، في هذه المرحلة والمراحل التي سبقتها، تبعث على الدهشة. وتثير الاستغراب والسخط والاستياء. لأنها تستهدف موانئنا المنتجة، التي يفترض أن نفتخر بها. فقد وصلت الطاقة الإنتاجية في ميناء أم قصر إلى مستويات تعدت فيها القدرات التصميمية للأرصفة. وتفوقت فيها على الموانئ الخليجية القريبة، وسجلت أعلى الأرقام على أرض الواقع. وان إدارة الميناء بكوادرها الشابة ماضية قدما في تطبيق برامج تحسين الأداء. وإدخال المكننة الحديثة. وتبني الأساليب التبسيطية السلسة في التعامل مع المصدرين والمستوردين. ثم ألا يستحق هذا الكادر المبدع كلمة شكر وثناء ؟.. ولكن، وللأسف الشديد أصبحت لغة الانتقاص والتشويه هي اللغة المسموعة. وهي في حقيقتها كلمة حق يراد بها باطل.. لا أريد أن أطيل في الحديث. ولا أريد أن أنود بالدفاع عن المسطحات المائية التي اعمل بها منذ ثلاثة عقود. لأن شهادتي ستكون مجروحة. لكني أتحدث بألم وحزن. وأنا أرى هذه الحملة التي توسعت في (مدياتها) وأهدافها المعلنة والمبطنة. وأدعو كل الفضائيات ووسائل الإعلام الأخرى للتجوال في أروقة ميناء أم قصر. لكي يسجلوا لمسات التجديد والتطوير والتحديث. ويشاهدوا بأم أعينهم (مدى) التقدم الذي أحرزته الإدارة الفنية للميناء. ونأمل أن تشمل الزيارة الميدانية قاعة المسافرين التي تكلم عنها الأستاذ وارد. ونعتها بأبشع النعوت. (وهذا الميدان يا حمدان). وهذا هو مربط الفرس.

ثم ان أم قصر ليست بعيدة عن بغداد. والطرق المؤدية إليها آمنة والحمد لله. عندئذ نكون قد قطعنا شوطا مهما في (المدى) التي ستقوله الكلمة الناطقة بالحق. وليس هناك أي مبرر أو مسوغ لإطلاق التهم جزافا. ولا داعي للتقليل من شأن الآخرين. فان بعض الظن أثم. ولا اعتقد ان الأستاذ وارد ينتمي إلى جوقة المؤيدين لسحب البساط من تحت أقدام موانئنا والهرولة باتجاه الموانئ البديلة. وهو ما حذرت منه المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا). التي أشارت إلى ملامح المؤامرة التي تستهدف الإساءة إلى الموانئ العراقية، وتروج لفكرة الموانئ البديلة على حساب تشويه سمعة موانئنا. ختاما نقول ان الموانئ العراقية تابعة إلى وزارة النقل ولا علاقة لها بوزارة المواصلات..